

# قضايا

## أهالي «الفرع» باب : ارفعوا عنا ظلم رئيس المحكمة الابتدائية

وجاء في المناشدة التي تلقت «الميثاق» نسخة منها بان الأمور وصلت الى العتب بحقوق المساكين، حيث ان المواطنين الضعفاء والعجزة يتلقون الاهانات وغيره من قبل رئيس المحكمة.

وخطبوا القاضي عصام السماوي : اننا على ثقة كاملة من عدالتكم الموقرة التي عهدناها منكم بانكم ستغيثون الضعفاء والمساكين.

«الميثاق»  
ناشد أمين عام المجلس المحلي بمديرية الفرع محافظة إب وأحد الأعضاء ورئيس فرع المؤتمر بالمديرية رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي للدخول في رفع الظلم الجائر على كاهل أبناء مديرية الفرع الذين يتعرضون للظلم والابتزاز والمتاجرة بالحقوق من قبل رئيس محكمة الفرع الابتدائية.

## على ذمة 13 مليار ريال

# إحالة 114 مستشاراً ثقافياً ومالياً إلى نيابة الأموال العامة

■ الميثاق - خاص: شف التقرير التنفيذي السنوي للبرنامج الانتخابي لعضو المجلس البلدي بالفرع بمحافظة إب وأحد الأعضاء ورئيس فرع المؤتمر بالمديرية رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي للدخول في رفع الظلم الجائر على كاهل أبناء مديرية الفرع الذين يتعرضون للظلم والابتزاز والمتاجرة بالحقوق من قبل رئيس محكمة الفرع الابتدائية.

■ الميثاق - خاص: شف التقرير التنفيذي السنوي للبرنامج الانتخابي لعضو المجلس البلدي بالفرع بمحافظة إب وأحد الأعضاء ورئيس فرع المؤتمر بالمديرية رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي للدخول في رفع الظلم الجائر على كاهل أبناء مديرية الفرع الذين يتعرضون للظلم والابتزاز والمتاجرة بالحقوق من قبل رئيس محكمة الفرع الابتدائية.

■ الميثاق - خاص: شف التقرير التنفيذي السنوي للبرنامج الانتخابي لعضو المجلس البلدي بالفرع بمحافظة إب وأحد الأعضاء ورئيس فرع المؤتمر بالمديرية رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي للدخول في رفع الظلم الجائر على كاهل أبناء مديرية الفرع الذين يتعرضون للظلم والابتزاز والمتاجرة بالحقوق من قبل رئيس محكمة الفرع الابتدائية.

وتصفية العهد المقيدة عليهم، منهم ٤٥ من المسؤولين الماليين في السفارات و ٦ مستشارين ثقافيين و ١٩ مستشاراً ثقافياً مساعداً للشؤون المالية.

مشيراً الى ان الوزارة تقوم حالياً بالتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد ونيابة الأموال العامة بمتابعة ٤٤ شخصاً منهم ٢٨ من المسؤولين الماليين في السفارات، و ٧ مستشارين ثقافيين، و ٩ مستشارين مساعدين للشؤون المالية، علماً ان أغلبهم ما يزالون يؤدون عملهم في الخارج.

وتوجد نتائج اللقائات بتحقيق نتائج إيجابية تمثلت بحضور المسؤولين الماليين في السفارات والمحقيقات الى الوطن لإخلاء عهدهم، وبلغ إجمالي العهد المالية التي تم مراجعتها وتبويبها حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ ٢٧ ملياراً و ٢٦٩ مليوناً و ٨٧٢ ألفاً و ٧٧٩ ريالاً وتمثل نسبة ٦٦٪ من إجمالي العهد المقيدة طرف سفارات ومحقيقات بلاندا في الخارج من ٢٠٠٧/٥/٢٠ وحتى الربع الرابع ٢٠٠٨ من الخارج من ٤١ ملياراً و ٧٩٦ مليوناً و ٦٥١ ألفاً و ٩٦٦ ريالاً وتعد نسبة الإنجاز البالغة ٦٦٪ نسبة كبيرة مقارنة بالعهد المنصرمة خلال الفترة المحددة والتي تراوحت من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٦ دون اتخاذ إجراءات بشأنها بالإضافة الى العهد الجديدة المنصرمة خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

وبين التقرير ان المبلغ المتبقي الذي لم يتم تسويته وقرره ١٣ ملياراً و ٨٠٩ ملايين و ٧٩٩ ألفاً و ١٩٧ ريالاً بنسبة ٣٤٪ من إجمالي العهد المالي و ٢٠٪ منه وفورات محققة تم تخصيصها من وزارة المالية، فيما تمثل المبالغ الفعلية المتحققة نسبة ٨٤٪، ولتزال لدى الوزارة وثائق خاصة ببعضها قيد المراجعة، وفيما يتعلق بتعزيز مبدأ الشفافية والمساواة في مختلف نواحي العمل فقد نفذت الوزارة مجموعة من الأعمال والمهام والإجراءات الهادفة الى تحقيق مبدأ الشفافية وجميع المنح الدراسية، مشيرة الى انه تم القضاء على ٨٠٪ من الوساطات والتوصيات والاختلالات في عملية الإنعاش كل هذه الإجراءات ساعدت في تزييل الطلاب المتفرجين والمنقطعين المتبقيين على نفقة الدولة في الخارج وإنهاء إيفادهم، حيث تم تنزيل ٦٦١ طالباً وطالبة خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وتحقق وفرر لخزينة الدولة بمبلغ إجمالي ١,٩٤٤,٠٩٧ دولاراً.

وفيما يتعلق بحاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة، قامت الوزارة بمتابعة قضية عشرة من الموقوفين من الوزارة لدى المحكمة الجزائية المتخصصة، وصدر بشأنهم حكم المحكمة القاضي بالزامهم بسداد المبالغ التي قاموا بحسبائها على المواطنين والطلاب، والحكم بالسجن عليهم لمدة متفاوتة من سنتين إلى خمس سنوات، كما تم متابعة المحكمة بشأن الاستئناف المرفوع من قبلهم، وصدر حكمها بتأييد الحكم الابتدائي وعدم قبول الطعن المقدم منهم، كما تم الرفع بتقرير الى نيابة الأموال العامة مع ملفات ووثائق وملفات ١١٤ مستشاراً ثقافياً و مالياً ومسؤولاً مالياً لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، كما تم إحالة ٢١ قضية تزوير الى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها.

وملحقة وتحديد الشخص المسؤول عن فترة العمل، ووجهت الوزارة منكرات الى الأشخاص المعنيين عبر جهات عملهم.

■ وأكد التقرير ان الوزارة قامت برفع تقرير تفصيلي الى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ونيابة الأموال العامة عن العهد المقيدة طرف سفارات وملحقات بلاندا في الخارج، وتضمن التقرير أسماء الذين لم يلتزموا بتصفية العهد المقيدة عليهم كتباً أو جزئياً، ووجه عمل كل شخص وعندهم ١١٤ شخصاً منهم ٧٥ مسؤولاً مالياً في السفارات و ١٤ مستشاراً ثقافياً، و ٢٥ مستشاراً مساعداً للشؤون المالية.

كما اتخذت هيئة مكافحة الفساد العديد من الإجراءات وأسفرت عملية التنسيق والمتابعة واللقاءات بين الوزارة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ونيابة الأموال العامة، والإجراءات عن قيام ٧٠ شخصاً بتسليم الوثائق المطلوبة،

## حوالي مليوني دولار وفرت للخزينة العامة بتزوير مخصصات ٦٦١ طالباً وطالبة من المتفرجين والمنقطعين

مايو ٢٠٠١ وحتى ديسمبر ٢٠٠٥، بالإضافة الى العهد المقيدة خلال العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وتفعيل الرقابة والمحاسبة في حماية المال العام ومسئولية المسؤولين عن هذه العهد وتقديم التسليمين بالإضرار بالمال العام للمساءلة القانونية، قامت الوزارة بتشكيل لجنة تصفية العهد برئاسة وكيل وزارة التعليم العالي العبدية وممثلين عن وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة انبثق عنها لجان فرعية قامت بتحديد العهد المقيدة على كل سفارة

الفساد بإقرارات الذمة المالية، بنسبة ٩٢٪، ولم يتبقى سوى عدد من الذين تأخروا في تقديم إقراراتهم أو من الذين تم تعيينهم حديثاً.

وفيما يتعلق بتفعيل الرقابة والمحاسبة وحماية المال العام فقد جاء في التقرير: لقد منحت قضية العهد المالية المقيدة طرف سفارات وملحقات بلاندا في الخارج إحدى أهم اولويات قيادة الوزارة خلال الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، والتي شكلت عبئاً على عاتق الوزارة نتيجة الاختلالات التي تراكت خلال الفترة من

كشف التقرير التنفيذي السنوي للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - عن قيام الوزارة حالياً بالتنسيق مع هيئة مكافحة الفساد ونيابة الأموال العامة، بمتابعة ٤٤ مسؤولاً ممن لم يلتزموا بتصفية العهد المقيدة عليهم منهم ٢٨ من المسؤولين الماليين في السفارات - مشيراً الى ان المبلغ المتبقي والذي لم يتم تسويته يقدر بـ ١٣ ملياراً و ٨٠٩ ملايين و ٧٩٩ ألفاً و ٧٧٩ ريالاً وذلك خلال الفترة ٢٠٠٧/٥/٢٠ - ٢٠٠٨/١٢/٣١.

وأوضح التقرير ان الوزارة كانت قد رفعت الى نيابة الأموال بملفات ١١٤ مستشاراً ثقافياً ومالياً لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، مشيرة الى انه تم إلزام كل مسؤولي الوزارة والجامعات بتقديم إقرارات بذمتهم المالية لهيئة مكافحة الفساد، حيث وقد تم تقديم نسبة ٩٢٪ ممن نص عليهم القانون.

وعلى ذات الصعيد تم إحالة عشرة أشخاص من الموزين داخل الوزارة إلى القضاء ، وقد صدرت بحقهم احكام إدانة، كما تقوم النيابة العامة بالتحقيق في ٢١ قضية تزوير أحالتها اليها الوزارة، وتكر التقرير ان الوزارة وفرت للخزينة العامة حوالي مليوني دولار بعد تنزيل مستحقات الطلاب المتفرجين والمنقطعين المتبقيين على نفقة الدولة وعددهم ٦٦١ طالباً وطالبة.

جاء هذا في التقرير التنفيذي السنوي للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة لعام ٢٠٠٨، والذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه. وبين التقرير فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة في مجال مكافحة الفساد انها عملت على اتخاذ عدد من الإجراءات وتنفيذ مجموعة من الخطوات الهادفة الى تعزيز الإدارة الرشيدة في الجامعات ومواصله جهود مكافحة الفساد المالي والإداري وترسيخ مبدأ الشفافية والمساواة في مختلف نواحي عملها، مشيرة الى انه تم ٧٠٪ من خطة اعادة الهيكلة، فيما بلغت نسبة الإنجاز في مشروع إعادة هيكلة الجامعات الحكومية ٨٠٪، إضافة الى إصدار لائحتين تنفيذيتين و ٨ لوائح تنظيمية وإعداد مشروع قانون التعليم العالي وغير ذلك.

وفيما يتعلق باستكمال تسليم إقرارات الذمة المالية ذكر التقرير ان عدد من سلموا إقراراتهم المالية في الوزارة ٢٤ قيادياً، واستكملت الوزارة والجامعات الرفع للهيئة الوطنية العليا لمكافحة

## ■ النيابة تحقق في

## ٢١ قضية تزوير و ١٧

## بلاغاً لدى أجهزة الأمن

## ■ القضاء على

## ٨٠٪ من الوساطات

## والتوصيات للمنع

## الدراسية



## احتياط شركات الحراسة والنظافة على عمالها

## دشجاع الدين: شركات ومؤسسات لا تمكّن عمالها من حقوقهم

مؤسسات كبيرة وذلك بتعارض مع القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، كما أنه قد يتم أحياناً تشغيل العامل في أعمال أخرى تخص رب العمل خارج مقر العمل الأصلي.

ولفت دشجاع الدين إلى الاستقطاب التعسفي من أجور العمال لمخالفات بسيطة قد تصدر من العمال وقد لا يكون هذا الاستقطاب متناسباً مع المخالفات كما قد يكون هذا الاستقطاب من غير سبب وفي هذه الأحوال يكون الاستقطاب غير قانوني، وعدم تخصيص أعمال للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم إتاحة الفرصة للعمال في التفاوض مع رب العمل بشأن بعض شروط عقد العمل حيث لا بذلك العامل إلا التوقيع على عقد العمل الذي يضعه رب العمل بدون مناقشة أو مفاوضة بشأن بنود عقد العمل، وكان عقد العمل من عقود الإذعان وذلك بخلاف القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تنص على وجوب احترام رضى وإرادة العامل كما أن حرية الإرادة والرضا من أهم أركان العقد بما في ذلك عقد العمل.

وبنه إلى التعسف في إنهاء عقود العمل أثناء فترة التجربة وفي أثناء انقطاع العمال بسبب ظروف قاهرة مثل المرض والولادة والسجن والاعتقال، وتشغيل العمال دون عقود تحدد حقوق وواجبات العمال والتراتبات، وذلك بخلاف الأحكام الشرعية والقانونية التي توجب أن تكون الحقوق والواجبات معلومة علماً تافياً للجهة التي يكون العامل ورب العمل على بيعة من الأثر بداية.

وأشار الخبير القانوني دشجاع الدين إلى عدم الاهتمام بتدريب العمال وتأهيلهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، والتعامل مع العمال بصورة مهينة بحضور زملائهم أو الزبائن، وتخصيص أعمال معينة «المتعبين» كالتنظيف لفة من المجتمع الأخرى، وعدم تمكّن العمال من تكوين نقابات تدافع عن حقوقهم ومصالحهم، وعدم توفير شروط السلامة والصحة المهنية، وهي خمسة عشر شرطاً، بل أن بعض المنشآت لا توفر حتى دورات المياه لعمالها.

وأكدت ورقة عمل الدكتور دشجاع الدين عدم توفير بعض الشركات والمؤسسات للتأمين الصحي والتأمين على الشيخوخة والإصابة والعجز، وتشغيل العمال دون منحهم إجازات سنوية، وتشغيل الأطفال في أعمال غير مناسبة لأعمارهم الأعمال الشاقة والصناعات الضارة والأعمال ذات الخطورة الاجتماعية.

كما حذرت من عدم حفظ الحقوق المالية والعنوية للاختصاصات التي يستحقها العمال في مجال العمل، وعدم تخصيص يوم الخميس يوماً راحة للعمال على غرار موظفي الدولة، وعدم وجود لوائح داخلية تبين المخالفات والجزاءات المقررة عليها، ونصحت بذلك يتم التعسف في معاملة العمال.

## أكثر من خمسة ونصف مليار ريال حجم العجز للعام المالي ٢٠٠٨

## الموارد العامة المشتركة: صناديق مخالفة وأخرى متخلفة!!

■ الميثاق - خاص: كشف تقرير حكومي للعام المالي ٢٠٠٨ عن نسبة عجز تصل الى (٦٥٪) في تحصيل الموارد العامة المشتركة ويتنقص عن الربط المعتمد (٥,٧١٢,٤٦٦,٢٢٠) ريالاً.

فبينما يبلغ الربط (٧,٧٨٤,٩٢١,٠٠٠) ريال، بلغ إجمالي الموارد العامة المشتركة مبلغاً وقدره (٢,٧٥٧,٠٥١,١٩١) ريالاً منها مبلغ (١,٠٤٤,٧٠٤,٨٧١) ريالاً حصلت تنفيذاً لكتاب الدوري رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ والذي لم يدخل في الربط، ليصبح إجمالي الموارد العامة المشتركة المحصلة وفقاً للربط المعتمد مبلغ (٢,٧١٢,٢٤٦,٢٢٠) ريالاً بنسبة عجز (٦٥٪) عن الربط المعتمد للعام المالي ٢٠٠٨.

هذا فيما حقق تحصيل الرسوم المفروضة على تذاكر السفر خلال الفترة (يناير - ديسمبر ٢٠٠٨) زيادة عن الربط قدرها (٤٨,٣٢٨,٤٢٥) ريالاً بنسبة زيادة (٥٣٥٪)، حيث بلغ إجمالي الرسوم المحصلة (٥٠٨,٣٢٨,٤٢٥) ريالاً في حين أن الربط (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال، بينما بلغت نسبة العجز في الموارد السنوية المحصلة من صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة (٩٧٪) لتتعدى نسبة العجز الى اثنه يتم تصدير شحنة الـ (٣٠٪) من سواردي صندوق صيانة الطرق والحصول على أساس (٥٪) من استهلاك الحاسوب على البنزين والديزل وفقاً للقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٠ بينما يتم الحصول على أساس نصف ريال على كل لتر بنزين وفقاً للقانون القديم رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٥.

ويتوه التقرير الى مبالغ يتم تزويرها وحساب الصندوق من قبل وزارة المالية ولم يتم خصص نسبة (٣٠٪) منها مخالفاً بذلك لقانون السلطة المحلية.

وحدها الرسوم المفروضة على تذاكر السفر حقت زيادة السفر حقت زيادة بنسبة (٥٣٥٪) عن الربط المعتمد!

